الملامح العامة لنظرية دوغلاس والتون في المغالطات

د. سعيد بنتاجر*

يحتل وصف وتحليل وتقويم المغالطات حيزا كبيرا في اهتمام نظرية الحجاج، إذ أن المجهود المبذول لتحديد المعايير والمناهج التي تمكن من الكشف عن الأخطاء التي تعترض الاستدلال كما يمارس في الواقع يفوق أحيانا المجهود المبذول لأجل تحديد معايير لصحة وسلامة ومسموعية حجة ما. هذا المجهود مختلف توجهاته هو الذي صار يطلق عليه "نظرية المغالطة أو المغالطات". فقد نتج عن التراكم المعرفي والتطورات المنهجية التي شهدتها نظرية الحجاج ككل، والمباحث التي تتناول التعرف على الحجج اللاصورية وتحليلها وتقويمها خصوصا، أن يتم إفراد "المغالطة" بالدراسة في إطار ما سمي بـ"نظرية المغالطة". إن دراسة المغالطات صارت من أهم المباحث التي تتناولها نظرية الحجاج. وقد انطلق الاهتمام الفعلي والمنهجي بدراسة المغالطات في المنطق والخطابة، في عصرنا الحاضر، بصدور كتاب "المغالطات" للمنطقي شارلز هامبلان (*Ch. Hamblin*)، الذي ركز فيه صاحبه على المساهمات التاريخية في دراسة المغالطات منذ أرسطو إلى عصر المصنفات التعليمية الحديثة للمنطق، كما قدم فيه أيضا نسقه النظري المقترح لتحليل المغالطات والحجاج عامة، وسماه بـ"الجدليات الصورية". كتاب هامبلان هذا شكل نقطة انطلاق للمجهود الأكاديمي الذي بذل بعد ذلك في هذا المحال. ذلك أن أغلب الدراسات في مجال المغالطات بعد ذلك، تصنف في جانب كبير منها كردود فعل على كتاب هامبلان، ردودا انطلقت من قراءة "هامبلان" ومتابعته أو معارضته ومجاوزته، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

نريد في هذا البحث أن نقف عند مساهمة متميزة كما ونوعا في نظرية الحجاج ودراسة المغالطات، ونقصد هنا مساهمة الفيلسوف والمنطقي

الكندي المعاصر "دوغلاس والتون *D. Walton*". التميز الكمي يتجلى في أن صاحبنا أصدر أزيد من ثلاثين كتابا ونشر عددا كبيرا من المقالات والدراسات في مجلات متخصصة في الحجاج والمنطق والتداوليات والقانون والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى مشاركاته في العديد من الندوات والأبحاث المشتركة؛ أما التميز النوعي، فإن والتون يعتبر في العصر الحاضر حجة في مجال نظرية الحجاج وبعض المباحث المرتبطة بها. ويتميز بأنه عالج في كتبه أهم الإشكالات النظرية والتطبيقية التي تشغل بال الباحثين في المجال، وقدم نظرية جامعة متميزة، تستفيد من النظريات الأخرى وتتجاوزها في آن واحد. ولا ينازع أحد في انه صار اليوم مرجعا في مجال دراسة المغالطات، فقد أصدر مبكرا مجموعة من الدراسات حول المغالطات وتناول فيها المغالطات إما من الناحية النظرية العامة أو بالتخصص في نوع مخصوص من المغالطات. ففي الوقت الذي انطلق البحث في مجال دراسة التغليط بمقالات في مجلات متخصصة، كان والتون، كما يعلق أحد الباحثين، يكتب كتبا في الموضوع، يخصص بعضها لنوع مخصوص من المغالطات. هذا العمل الذي جعله يتعمق بصورة كبيرة في الموضوع، دفعه إلى التفكير في إنشاء نظرية متناسقة في دراسة المغالطات، بعدما كان يكتفي في البداية بدراسة كل نوع من المغالطات بمعزل عن النوع الآخر.

وفي سعيهم لبناء نظرية متسوفية للمغالطات، اعترضت الباحثين صعوبات نظرية وتطبيقية، منها ما يتعلق بفهم وتحليل وتفسير المغالطة، ومنها ما يتعلق بالضوابط والمعايير التي يجب اعتمادها للحكم على المغالطات. ولعل أهم خطوة كان عليهم القيام بها هو بناء منهج وصفي تحليلي قادر على وصف وتحليل المغالطة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المقامية التي ترد فيها، بما يُمَكِّنهم من تجاوز الإشكالات العملية المستفادة من تدريس المغالطات، والتي تمثلت في أن المغالطات المصنفة في المقاربة التقليدية ليست كلها سيئة في كل المقامات التي تستعمل فيها، إذ يحصل

أن نجد مقامات حوارية واقعية لا تكون فيها بعض هذه المغالطات مغالطات حقا، حتى ولو كانت مغالطات من وجهة نظر معيارية منطقية. هذه الإشكالات وغيرها دفعت الباحثين في مجال المغالطات إلى البحث عن أطر وبناءات نظرية تتجاوز الأطروحة التقليدية وتفيد في دراسة وفهم المغالطة في مقامها التداولي. وفي هذا السياق، كانت مساهمة والتون، حتى بشهادة من يختلفون معه في التوجه، من أفضل المساهمات وأكثرها نسقية للموضوع.

سنقوم في هذه البحث بعرض الملامح العامة لنظرية دوغلاس والتون في المغالطات، من خلال الكشف عن عناصر الإطار النظري الذي صاغه من أجل لاستعماله في تحليل وتقويم الحجاج عامة، والمغالطة خاصة. ثم نحلل ونناقش التصورات التي قدمها حول الموضوع. لكننا سنقف قبل ذلك عند المقاربة التقليدية للمغالطة، كمنطلق يعبر عن التصور التقليدي المبسط للمغالطات السائد في المصنفات التعليمية في المنطق والتفكير النقدي.

1. المقاربة التقليدية للمغالطة وحدودها:

لقد تم تناول المغالطة، مثلها في ذلك مثل الحجاج ككل، من زوايا نظرية متعددة، يعود تاريخ أولى محاولة نسقية إلى أرسطو في تحليله للسفسطة، وعلى أثره سار التقليد الذي يتناول التدليل الفاسد فيما سمي فيما بعد بالمقاربة التقليدية للمغالطة التي أشار إليها هامبلان في كتابه "المغالطات".

يعرض أرسطو لنظريته في التغليط في كتابه "التبكيتات السوفسطائية". حيث يعتبر السفسطة نوع من الجدل، لأن الجدل هو المقام الذي يمارس فيه التبكيت. والتبكيت هو إنتاج نقيض النتيجة التي يريد المجيب (الحافظ، عكس السائل المعترض) حفظها. إلا أن التبكيت الذي يكون في مقام السفسطة ليس تبكيتا حقيقيا، وإنما تبكيت مغالط مموه، وبالتالي

مماز للتبكيت الذي يكون في الجدل.[1] ففي مقام السفسطة، يروم المحاور مغالطة محاوره باستعمال أساليب تغليطية وتلبيسية، توهم أنه يقصد تعليم الحكمة أو التبكيت الجدلي. ولأجل تحقيق كل غرض من أغراض السفسطة يسلك السوفسطائي طرقا متميزة في السؤال مستعملا مقدمات كاذبة يوهِم أنها مقبولة. وهذه المقدمات تُنتَج بالاستناد إلى مواضع محصورة، استقصاها أرسطو فوجدها ثلاث عشرة موضعا، بعضها يعرض له التغليط من قبل اللفظ والبعض الآخر من قبل المعنى. فالتي من قبل الألفاظ ستة مواضع، وهي:1-اشتراك اللفظ المفرد؛ 2- اشتراك التأليف؛ 3- الإفراد ؛ 4- القسمة؛ 5- اشتراك شكل الألفاظ؛ 6- الإعجام. أما المواضع التي تكون من قبل المعاني فهي سبعة:1- إجراء ما بالعرض مجرى ما بالذات؛ 2- أخذ المقيد مطلقا؛ 3- قلة العلم بشروط التبكيت؛ 4- موضع اللاحق؛ 5- المصادرة على المطلوب؛ 6- أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب؛ 7- أخذ المسائل الكثيرة على أنها واحدة. هذه اللائحة هي التي تم الاعتماد عليها في التعامل مع المغالطات في إطار التصور التقليدي للمغالطة.

يفتتح هامبلان كتابه "المغالطات" بفصل عن المقاربة التقليدية للمغالطات، وذلك لتحقيق غرضين، على ما يبدو: الأول تاريخي هو الوقوف على التنظير السابق للمغالطات وتحديد ملامحه الأساسية ومحطات تطوره؛ أما الثاني، فهو جدالي، وهو أن يُقوِّمها ويبين حدودها، لينتقل في الأخير إلى عرض مقاربته الخاصة، المستندة على "الجدليات الصورية".

يقصد هامبلان بالمقاربة التقليدية للمغالطات، من الناحية التاريخية، تلك المقاربة التي سادت في دراسة المغالطات منذ القرن الثاني عشر حتى عهد المصنفات التعليمية الحديثة للمنطق. وهي تشكل امتدادا للمقاربة الأرسطية، لأنها تقوم على اللائحة الأرسطية للمغالطات (السفسطات) مع بعض الإضافات.[2] وهي مقاربة تعبر عن :"الوصف النمطي والعادي [للمغالطات] كما تظهر في الفصول أو الملاحق الصغيرة التقليدية في

المصنفات التعليمية الحديثة في المنطق"[3]. هذه المقاربة مع أنها ليست أرسطية بشكل كامل، إلا أنها أرسطية في توجهها، لأنها تعتمد على اللائحة الأرسطية وتستمد معيارها من التصور الأرسطي للدليل والسفسطة. ويشير هامبلان في تأريخه لهذه المقاربة إلى أن انطلاقتها الفعلية، بعد المرحلة الأرسطية، كان في القرن الثاني عشر؛ تاريخ تأسيس الجامعات في أوروبا، والتي كانت فيها دراسة المغالطات فرعا من دراسة المنطق. ومنذ ذلك الحين، يندر أن تجد المصنفات التعليمية للمنطق خالية من باب في دراسة المغالطات[4]. ومع ذلك، لم يكن الاهتمام الكبير بالمغالطات في هذا التاريخ نابعا من حاجة لتطوير البحث النظري في هذا المجال، بقدر ما كان الغرض التعليمي هو الدافع الأوحد لهذا الاهتمام. وإذا كان هامبلان يعترف لهذه المقاربة بالفضل، لأنها الوحيدة التي اهتمت بهذا المجال، إلا أنه، بالمقابل، ينتقد فيها ذلك التوجه التعليمي الحصري. ذلك أن الاهتمام بالمغالطات في ظل هذا المقاربة لم يأتي بالجديد، ولم يساهم في تطور دراسة المغالطات بالوتيرة التي عرفها تطور المنطق الصوري. بل إن استقصاء ما كتب حول الموضوع في ظل هذا المقاربة يظهر، حسب هامبلان دائما، أنه لم يكن من بينها دراسة حقيقية مختصة بالمغالطات، لأن أغلب الكتب التي تُذكر فيها المغالطات هي إما دراسات قصيرة لا تُوَفّي الموضوع حقه، أو هي أجزاء من دراسات لمواضيع أوسع، أو غير ذلك. هذا الحكم ينطبق على كتب كل من "شوبنهاور*Schopenhauer*" في كتابه "فن الحوار" و"بنتام *Bentham*" في "كتاب في المغالطات" و"سايدغويك *Sidgwick*" في كتاب "المغالطات: دراسة من زاوية منطقية تطبيقية" وألبرت الكبير وجون ستيوارت مل وغيرهم، بل حتى كتاب "التبكيتات السوفسطائية" لأرسطو هو جزء من كتاب "الطوبيقا (الجدل)"[5]. وهناك كتب أخرى لا ينطبق عليها هذا الحكم بشكل كلي، ولكنها تشترك معها في أنها لا تولي أية أهمية للتنظير والتأطير النظري لهذا المجال. يخلص هامبلان، من هذا، إلى "أنه لا أحد في هذه الأيام اهتم بشكل كاف بهذا الجانب من المنطق"[6]. وبما أن المقاربة التقليدية تفتقر إلى

النسقية، فإنه ليست لدينا نظرية في المغالطات مطلقا، بالمعنى الذي نقصده عند وصفنا لنظريات التدليل أو اللزوم الصحيحين[7].

تقوم المقاربة التقليدية على التعريف التالي: "الدليل المغالط، كما يصفه أرسطو ومن بعده، هو دليل يبدو أنه صحيح ولكنه ليس كذلك"[8]. وهو التعبير القريب من تعريف أرسطو للتبكيت السوفسطائي الذي يوهم أنه تبكيت صحيح ولكنه ليس كذلك في الحقيقة. فلنقف قليلا مع التعريف المقدم للمغالطة في المقاربة التقليدية. أولا، المغالطة دليل، أو بشكل أدق، هي نوع من الدليل. من هنا، فإنه لا يمكن اعتبار أية عبارة خاطئة مغالطة ما لم تكون هذه العبارة دليلا [9]. هذا الشرط يستبعد إذن كل أنواع القول التي لا تصنف في خانة الدليل. ولهذا يسهل معرفة لماذا لم يجعل مناطقة المقاربة التقليدية كذب المقدمات داخلا في تعريف المغالطة، لأنهم يولون اهتمامهم للدليل، بالمعنى الصوري، أي للعلاقة بين المقدمات والنتيجة. فلا يهمهم مضمون أو مادة الدليل، وإنما فقط صورته، ما دامت هي الأصل في تحديد صحة الدليل من فساده؛ ثانيا، معيار الحكم على الدليل، كما يدافع عليها أصحاب المقاربة التقليدية، هو الصحة المنطقية؛ هذا معناه، أن الدليل المغالط هو الدليل الفاسد منطقيا (*invalid*). فالفساد المنطقي، انطلاقا من هذا الرأي، كاف ليحدد ما إذا كان الدليل مغالطا أم لا. والواقع أن الأمر ليس كذلك، لأننا سنجد مغالطات لا يمكن تحديد كونها مغالطات إذا توسلنا فقط بهذا المعيار الصوري؛ ثالثا، أن الإقرار بأن دليلا ما فاسد منطقيا ليس كافيا لوصفه بالمغالطة. إن المغالطة هي الدليل الفاسد منطقيا، ولكنه، مضافا إلى ذلك، يبدو في ظاهره أنه دليل صحيح. فجانب المظهر، هنا، ضروري، فمن شروط تعريف المغالطة أن يبدو دليلا صحيحا لكنه في الحقيقة ليس كذلك.

تقتضي هذه المعايير أن تصنف هذه المقاربة في نطاق المقاربات الصورية، ونشير هنا إلى بعض الملاحظات التي توضح لنا بعض خصائص

التصور الذي تقدمه لنا هذه المقاربة عن المغالطة. إن المقاربة التقليدية، من حيث المبدأ، إن لم يكن ذلك فعليا، يمكنها أن تقدم لنا رؤية فيها شيء من الاتساق لمجال المغالطات، وذلك بالانطلاق من التعريف المعطى من لدنها للمغالطة؛ إذا أخذنا الصحة والفساد على أنهما مفهومين صوريين، فإننا نتكلم على دليل صحيح أو فاسد، والمغالطات الصورية هي نموذج لهذا التصنيف. من هنا فإن المقاربة التقليدية قادرة، من حيث المبدأ على الأقل، أن تفسر ما يجمع المغالطات الموصوفة بالصورية، فهي أدلة فاسدة منطقيا، ولكن طريقة عرضها تجعلها تبدو بكيفية ما صحيحة؛ كما أن المقاربة التقليدية تقدم لنا منهجا ومعجما كافيا لنقد التدليلات الفاسدة منطقيا، من وجهة نظر صورية على الأقل. من هنا، فإن تفنيد دليل ما هو أن تبين أن المقدمات لا تضمن النتيجة، بالرغم من أنها تبدو ضامنة لها. لهذا تجد، في المجال التعليمي، أن المقاربة التقليدية هي الطريقة المتداولة في تدريس المغالطات للطلبة، لبساطة منهجها القائم على التقويم الصوري للدليل؛ إن هذه المقاربة لا تخرج عن التصور الاستنباطي للدليل، فهي، على هذا الاعتبار، تسير في نفس الركب الذي يسير فيه التصور المنطقي السائد.

تتكون لائحة المغالطات المذكورة في الكتب المصنفة في خانة المقاربة التقليدية للمغالطات، كما يذكرها هامبلان، من مغالطات ذكرها أرسطو في كتاب التبكيتات بالإضافة إلى أنواع أخرى من المغالطات أضيفت إليها فيما بعد، نشير هنا إلى بعض هذه المغالطات، بالترتيب الذي وضعه هامبلان، مع تعاريف موجزة وبعض الأمثلة، دون إيراد الخلفيات التاريخية لكل مغالطة كما فعل هامبلان في بعضها[10]:

1. مغالطة اشتراك اللفظ (*Equivocation*): وهي تقوم على الاتساع الدلالي للفظ ما، ويستغل المناظر هذا الاتساع للتغليط بالانتقال غير المشروع من معنى إلى معنى آخر. مثاله: "نهاية الشيء كماله، والموت نهاية الحياة، إذن،

الموت هو كمال الحياة." فالمغالطة هنا نابعة عن أن لفظ "نهاية" لا يفيد نفس المعنى في كلا المقدمتين، فهو في الأولى يعني التمام والكمال بالمعنى الكمي، وفي الثانية يعني النهاية بالمعنى الزمني، وشتان بين المعنيين.

2. مغالطة اشتراك التأليف (*Amphiboly*): وهي تقوم على لبس في البنية التركيبية النحوية للجملة، بحيث إذا تغيرت البنية تغير المعنى. وهذا حاصل في الكثير من الخطابات، مثاله: "ما قال الإنسان إنه كذلك، فهو كذلك. وقال الإنسان صخرة، فالإنسان صخرة"؛ أو القول: "الشريف هو العالم. عوض القول: العالم هو الشريف".

3. مغالطة القسمة والتركيب (*Division and Composition*): وهي أن يُسحَب حكم مخصوص بشيء ما على أجزائه، وهذه هي القسمة؛ أو يرفع حكم مخصوص بجزء من أجزاء شيء ما إلى حكم عام لذلك الشيء وهذا هو التركيب، مثال التركيب: "إن لاعبي هذا الفريق هم الأوائل في تصنيف اللاعبين، إذن، فإن الفريق الذي يلعبون فيه، هو الأول في تصنيف الفرق." هذا الحكم إن صدق على اللاعبين فليس من اللازم أن يصدق على الفريق كله؛ كذلك الأمر بالنسبة للقسمة: "إن هذا الفريق هو الأول في تصنيف الفرق، إذن، فإن لاعبيه هم الأوائل في تصنيف اللاعبين." إن ما يصدق على المجموع ليس صادقا بالضرورة على أفراده، والعكس كذلك، ما يصدق على أفراد مجموع ما لا يصدق بالضرورة على ذلك المجموع.

4. مغالطة العَرَض (*Accident*): وتكمن في تطبيق قاعدة عامة تحول ظروفا عرضية دون تطبيقها، فالقاعدة قد تكون صحيحة في حالات ما ولكنها ليست صحيحة في كل الحالات. إن هذه المغالطة نوع من أنواع مغالطات الاستقراء، لأنها تقوم على تعميم حكم وكأنه لا استثناء له. مثالها: "نعلم أن السماء إذا تلبدت بالغيوم يسقط المطر، واليوم تلبدت السماء بالغيوم، فلا شك إذن أن المطر سيسقط." المغالطة في هذا المثال تكمن في أن هذا

الحكم ليس صحيحا دائما، إذ أنه من الممكن أن تتلبد السماء بالغيوم ولا يسقط المطر، وإن كان هذا يحدث قليلا.

5. التعميم المتسرع (*Secundum Quid*): ويطلق عليه بالإنجليزية (*hasty generalisation*)، وهي الانتقال إلى التعميم انطلاقا من عينة صغيرة، مثاله: قول القائل: "التقيت اليوم برجلين هولنديين طيبين، إذن فإن كل الهولنديين طيبون."

6. مغالطة النتيجة غير المناسبة (*Ignoratio Elenchi*): وهي إثبات نتيجة غير تلك التي تؤدي إليها المقدمات، مثال ذلك: "أن يقدم شخص ما مقدمات لإثبات أن اختراع القنبلة الذرية كان أمرا حتميا، لينتهي إلى إثبات أن اختراعها كان أمرا حسنا."

7. مغالطة المصادرة على المطلوب (*Begging the Question*): وهو أن يضع المطلوب في مقدمة القياس، الذي يروم به إنتاج المطلوب، وهي تكون في حالتين: إما أن تكون نفس القضية مستخدمة بوصفها مقدمة ونتيجة معا أو حين لا يمكن أن تكون إحدى المقدمتين صادقة إلا إذا صدقت النتيجة منذ البداية[11]. مثال الحالة الأولى: "الطلبة حاضرون، وهم يجتازون الامتحان، إذن فالطلبة حاضرون"؛ أما الحالة الثانية، فمثالها: "إذا كان بعض الطلبة يجتازون الامتحانات وكل الطلبة حاضرون، فإن بعض الطلبة حاضرون".

8. مغالطة إثبات النتيجة (*Affirming the Consequent*): ومثاله: "إذا حضر الماء بطل التيمم، وقد بطل التيمم، إذن حضر الماء." في حين أن التيمم قد يبطل حتى في غياب الماء، إذا اختل شرط من شروط صحته.

9. مغالطة السبب الخاطئ (*False Cause*): وهو أنواع، وهو الذي يسميه أرسطو أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب، أي أن يقدم المستدل مقدمة لا أثر لها في إنتاج المطلوب. مثال أحد أنواعه: "ما أن يمر من تحت الشجرة حتى تسقط ثمرة، إذن هو سبب سقوط الثمار من هذه الشجرة."

10. مغالطة السؤال المركب (*Many Questions*): وهي نفسها "أخذ المسائل الكثيرة على أنها واحدة" المذكورة في اللائحة الأرسطية، وهي أن يسأل المغالط سؤال لا يجاب عليه إلا بجوابين على الأقل. كأن يكون المحمول المسؤول عنه أكثر من اثنين أو يكون الموضوع كذلك. مثاله: "أن يسأل شاب صديقه الأعزب: هل طلقت زوجتك طلاقا ثلاثا؟" فالسؤال هنا فيه أسئلة متعددة وليس سؤالا واحدا، وقد يكون فيه مصادرة على المطلوب. هذا السؤال المركب يتكون من هذه السلسلة من الأسئلة: هل أنت متزوج؟ وهل كنت عازما على الطلاق؟ هل طلقت زوجتك؟ هل هو طلاق ثلاث؟

11. مغالطة اللجوء إلى الشخص (*Ad Hominem*): وقد يسمى أيضا في بعض الحالات مغالطة التوجه إلى الشخص، وهو أنواع مختلفة منها الهجوم على الشخص واللجوء إلى ظرف الشخص وغيرهما. وهي أن يحاول مناظر أن يفند رأي خصمه باللجوء إلى الهجوم عليه، استغلال ظرف من ظروفه أو اعتقاد من اعتقاداته أو فعل من أفعاله، من أمثلة أحد أنواعه:"-زيد: إن الجزر من الخضر الغنية والمفيدة، لأنها تتضمن خصائص غذائية نافعة؛ - عمرو: لا أظن ذلك، فأنت تقول ذلك لأنك بائع خضر تريد أن تبيع سلعتك."

12. مغالطة اللجوء إلى السلطة (*Ad Verecundiam*): وهو الاستشهاد برأي حجة أو شخص ذو قيمة ما في مجال من مجالات الحياة العلمية والعملية، مثل العلماء والفلاسفة والساسة وغيرهم. قد لا يكون هذا مغالطا في بعض المقامات لكنه قد يكون كذلك في مقامات أخرى، إذا استعملت بشكل غير مناسب. مثال ذلك: "- زيد: لا توجد أية علاقة بين المغالطات وأنماط الحوار، هذا ما أخبرني به الدكتور"سـ"؛- عمرو: ومن هو الدكتور "سـ"؛ - زيد: ألا تعرفه؟ إنه أمهر وأذكى طبيب في جراحة القلب في بلدنا."

13. مغالطة اللجوء إلى الشفقة أو الاستعطاف (*Ad Misericordiam*): يلجأ محتج إلى الاستعطاف لأجل قبول نتيجة ما أو حجة ما، ويحصل ذلك في المحاكم. مثاله:"المتهم للقاضي: أيها القاضي أنا بريء من التهمة التي لفقت

لي، ألا ترون أنني مسكين لا أملك قوت يومي وصحتي ضعيفة؟! كيف تريدون أن تحكموا علي بالسجن وأنا رجل ضعيف؟!"

14. مغالطة اللجوء إلى الجهل (*Ad Ignorantiam*): وتسمى أيضا بمغالطة "عبء التدليل"، وهي نقل لعبء التدليل إلى الطرف الآخر في الحوار، كأن يقول المناظر لخصمه: ما دمت لم تستطع إثبات أن كذا هو كذا، فإنه، إذن، ليس كذلك. ومثاله: "مادمت لا تستطيع إثبات وجود الإله، فإنه ليس موجودا." وهي مغالطة، لأن المناظر ملزم بالتدليل على ما ادعاه، ولا يسمح له بأن ينقل هذا العبء الواجب عليه إلى جهة خصمه.

15. اللجوء إلى القوة ، اللجوء إلى الجمهور، وغيرها (*Baculum, Populum, Etc.*): هذا النوع من المغالطات تجمع في اصطلاح مغالطات اللجوء إلى الانفعالات (*Appeal to Emotions*)، هي أنواع مختلفة مثل التهديد أو اللجوء إلى القوة (*Ad Baculum*) أو اللجوء إلى الجمهور (*Ad Populum*) وهي لجوء إلى أمور خارجية للوصول إلى نتيجة ما في الحوار. مثال اللجوء إلى القوة: "يقول صاحب المعمل لعماله: إن عليكم أن تقبلوا زيادة ساعة في العمل، لأن هذا الإجراء صالح للمعمل، وإلا فإن من يرفض ذلك، سوف لن يكون بمقدوره الاستمرار في العمل هنا (تهديد بالطرد)"؛ ومثال اللجوء إلى الجمهور: "زيد لعمرو: إن "س" فيلسوف ذو تحليل فلسفي عميق ، ألا ترى أنه انتخب رئيسا للجمعية الفلسفية من قبل أغلب أعضاء الجمعية؟!"

16. القياس الفاسد صوريا (*Formality invalid syllogism*): وهي مجموعة من المغالطات الصورية التي تخرم قاعدة من القواعد الصورية للقياس الصحيح، ومنها "مغالطة إضمار المقدمة الصغرى" و"مغالطة إضمار المقدمة الكبرى" و"مغالطة الحد الأوسط غير الموزع" و"مغالطة الحدود الأربعة".

تعرضت هذه المقاربة لانتقادات من قبل المتخصصين المعاصرين في الحجاج، حتى أن المقاربات المعاصرة في نظرية الحجاج، والمغالطات خاصة، تقدم على أنها مبنية على أنقاض المقاربة التقليدية، أو بشكل أدق، مصاغة

كرد وتجاوز لهذه المقاربة. يصدق ذلك على نموذج الجدليات الصورية الذي يقدمه هامبلان، ومقاربة والتون- وودس، التي سنتحدث عنها فيما بعد، وأيضا المقاربة الجدلية التداولية. ولعل أهم عيوبها أنها تجد نفسها ضعيفة في دراسة المغالطات اللاصورية. يجدها هامبلن، مثلا، مقاربة سطحية وينتقدها لأنها تفتقد إلى تحليل واضح للمغالطات اللاصورية[12]. فإذا نظرنا إلى اللائحة الأرسطية من المغالطات قد نجد فيها بعضا من الاستجابة للإطار المنهجي لهذه المقاربة، إلا أن المغالطات اللاصورية التي أضيفت بعد أرسطو قد لا نجدها طيعة لأدوات التحليل في هذه المقاربة. في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن لائحة المغالطات تتضمن مغالطات ليست أدلة أصلا، وأخرى، مع أنها دليل، ليست فاسدة منطقيا. فمثلا، مغالطة "السؤال المركب" ومغالطة "الاشتباه" لا تحتاجان أن تكونا دليلين لكي تسميا بأنها مغالطتان، ومغالطة "المصادرة على المطلوب" لا تحتاج أن تكون فاسدة منطقيا لكي تعتبر كذلك[13]. وعموما، يمكن القول أن المشاكل والنواقص التي تواجهها المقاربة التقليدية مرتبط بتصوراتها حول مفهوم الدليل ومنهجية تقويم الدليل.

وبالإضافة إلى الحدود التي يفرضها الطابع الصوري للتناول التقليدي للمغالطة، هناك حدود أخرى متعلقة بسوء تقدير للسياق الذي ترد فيه المغالطة. ذلك أنه قد يتفق أن نجد نوعا من أنواع المغالطات، خاصة اللاصورية منها، لا يمكن اعتبارها مغالطة في مقامات مخصوصة، أي أنها قد تكون نافعة في الواقع، لكنها بحكم المعايير المقررة تعتبر مغالطة. إن التمييز بين ما هو مغالط وما ليس بمغالط أمر يحتاج إلى أطر نظرية دقيقة للفهم تراعي المقامات الحوارية المختلفة كما ترد في الواقع. وهذا ما يفترض أن يعالجه الباحثون المعاصرون في الحجاج ونظرية المغالطة على الخصوص. وحتى نقف على النظرية الجديدة المقدمة، في هذا الصدد، من قبل دوغلاس والتون، نحتاج إلى رصد الملامح الأساسية لمنهجه من حيث تطوره ومن حيث مفاهيمه وقواعده.

2. منهج والتون: بين التداولية والجدلية

توسل والتون في معالجته للمغالطة بأدوات منهجية مستقاة من حقول معرفية وتوجهات نظرية مختلفة، منها المنطق الصوري والخطابة والجدل والتداوليات. وإن كان من الجائز وصف منهج والتون بأنه جدلي تداولي، إلا أن هذا الوصف لا يعني وضعه في خانة واحدة مع المدرسة الهولندية في الحجاج[14]، ذلك أنه لابد من التمييز بين جدلية وتداولية كل منهما. فمقاربة والتون أوسع من تلك التي تتوسل بها المدرسة الهولندية. ولعل هذا الاختلاف راجع إلى المنطلقات المنهجية والتاريخية لكل منهما. فمقاربة المدرسة الهولندية ذات منطلق لساني تداولي، في حين أن منطلق والتون كان منطقيا. لقد قدم والتون منهجا نظريا يستند على تصور جديد لمفهوم الدليل والمغالطة من جهة، وعلى تصور جديد حول مفهوم المقام الحواري. الوجه الأول كان حصيلة تطور في فكر والتون، اتخذ صورة انتقال من الصورية إلى التداولية؛ والوجه الثاني تمثل في تجديد نظرية الجدل بإدخال أنماط الحوار كإطار نظري للمقام الحواري الذي يرد فيه الدليل والمغالطة.

أ. من الصورية إلى التداولية

يمكن النظر إلي تطور أفكار "دوغلاس والتون" في نظريته في الحجاج عامة، ونظرية المغالطات بوجه خاص، على أنها انتقال متدرج من مقاربة صورية إلى مقاربة تداولية. هذا التطور اتخذ طابعا تدرجيا؛ أي انه لم يكن تراجعا عن أفكار بقدر ما كان تقدما في المنهج، وانزلاق لطيف من منهج يغلب عليه الطابع الصوري، وتجلى في أبحاثه مع "وودس *Woods*"، إلى منهج تداولي يقيم منهجه على الأخذ بعين الاعتبار السياق الحواري واللغوي الطبيعي، مرورا بمرحلة انتقالية لم تكن مستقرة على أمر، فحملت جانبا من المقاربة الأولى وبدأت المقاربة الأخيرة فيها بالتبلور. نقف هنا على المرحلتين الأوليين، على أن نتناول المرحلة الأخيرة في المحور الأخير من هذه الورقة.

مقاربة والتون- وودس Walton-Woods

تتمثل هذه المقاربة في كتابين مشتركين بين دوغلاس والتون وجون وودس، الأول كتاب تعليمي بعنوان: "الدليل: منطق المغالطات" وصدر سنة 1982؛ أما الثاني فهو المجسد الواضح لهذه المقاربة وهو بعنوان: "المغالطات: دراسات مختارة 1972-1982"، هذا الأخير، كما هو واضح من عنوانه، مؤلف من دراسات مشتركة صدرت ما بين سنتي 1972 و1982، وهي دراسات أحادية متقصية تتناول المغالطات واحدة واحدة بالبحث والتقصي. وتتميز هذه الدراسات بأنها تنطلق من مقاربة ذات توجه تعددي وصوري وأيضا تداولي بشكل ما[15]. يتحدد جانبها **التعددي** في كونها تراعي الاختلاف بين الأمور التي يجمعها مسمى "المغالطة"، وهي تعالج كل مغالطة بشكل مستقل عن غيرها، فكما أن الأمراض المختلفة لا يقدم لها نفس التشخيص والعلاج وإن سميت جميعا أمراضا، فكذلك المغالطات لا يصح تقديم تحليل مشترك لها كلها حتى ولو سميت كلها مغالطات. ما يجب الانتباه إليه في هذا الصدد، هو أن هذا التصور لا ينفي إمكانية صياغة نظرية في المغالطات، تجمع المشترك بينها في نسق نظري موحد، لكنه يترك هذا الأمر تاليا للدراسة المفصلة لكل مغالطة على حدة، لاستجلاء خصائصها وتحديد معايير تقويمها. بعد ذلك، يمكن الانتقال إلى تأطير نظري بجمع المشترك والفروق في إطار نظري جامع؛ أما **صورية** هذه المقاربة، وهو جانب أساسي منها، فتتمثل في كون الاهتمام فيها كان منصبا على الصورة المنطقية للمغالطة[16]. ومفهوم الصورية، هنا، لا يحيل إلى المنطق الصوري الاستنباطي حصرا، وإنما يفهم منه الاهتمام، أساسا، بالجانب الصوري من الدليل، أي صورة الدليل. يقول "والتون ووودس" في هذا المقام: "ليست المغالطة، دائما ولا غالبا، حجاج فاسد في منطق المحمولات من الدرجة الأولى، أو فاسدا استنباطيا. بعبارة أخرى، مفهوم الحجاج الصحيح المطبق على المغالطات يتخطى التصور المعروف للصحة الاستنباطية"[17]. ويتم تحليل المغالطات بالتوسل ببنيات ومعجم من

مختلف الأنساق المنطقية، من بينها أنساق المنطق الجدلي[18]. أي أن مفهوم الصورية هنا أعم من المعنى الدقيق الذي يفيد الالتزام بمعايير المنطق الصوري الاستنباطي، الذي يمثل القياس التحليلي نموذجه التدليلي؛ مفهوم الصورية، هنا، يقصد به، بالتقريب، عندما نعرف به شيئا ما : أنه ظاهر وعام وبالغ الدقة. ونقول عن نظرية ما أنها صورية عندما تكون تعريفاتها صورية بالمعنى السابق، وإقراراتها مبرهن عليها بشكل ظاهر وبالغ الدقة.[19]

وبناء على هذا الاختيار المنهجي، ونظرا لأن المغالطات منها التي يمكن تقويمها بمعايير المنطق الصوري (وهي معروفة بـ"المغالطات الصورية")؛ ومنها ما لا يستجيب لهذه المعايير (ويقال لها "المغالطات اللاصورية")، فإن "والتون ووودس" صنفا المغالطات، كما يصرح الدارسون[20]، إلى ثلاث درجات من حيث صوريتها:

1. الدرجة الأولى هي المغالطات الصورية بالمعنى الدقيق للكلمة، وهي تلك التي تستوفي شروط **تعريف المغالطة الصورية (***Formal fallacy***)**، وصياغته كالتالي: "نقول عن دليل " د" انه مغالطة صورية (بمعناها الدقيق) إذا وفقط إذا كان لـ" د" الصورة المنطقية "**صـ**"، و"**صـ**" صورة مغالطة، و"**د**" ترث البنية المغالطة من "**ص**"".[21]

2. الدرجة الثانية من الصورية، وهي تلك المغالطات، مثل مغالطة الاشتراك، التي ليست مغالطات صورية بالمعنى الدقيق، ولكنها تستوفي شروط **تعريف قابلية التفسير الصوري (***Formally explicable***)** الذي ينص على ما يلي: "نقول أن دليلا " د" هو مغالطة، من نوع "**ت**"، قابلة للتفسير الصوري إذا وفقط إذا كانت هناك صورة منطقية "**صـ**" واحدة على الأقل تدخل في تفسير كيف يحصل لـ" د" أن يرتكب المغالطة "**ت**"، وأنه ليس من اللازم على "**صـ**" إبداء هذه المغالطة بنفسها. وهذه المغالطات تتسم أيضا بإمكانية تفسير مهمتها بالإحالة إلى صور منطقية ما"[22].

الدرجة الثالثة من الصورية في المغالطات، هي تلك التي تستجيب لتعريف **قابلية التحليل الصوري** (*formally analyzable*) الذي ينص على ما يلي: "نقول عن المغالطة "غ" أنها قابلة للتحليل الصوري إذا كان تحليلها يقدم لنا مفاهيم قابلة للوصف، كاملا أو جزئيا، باستخدام المصطلحات و/أو البنيات الصورية لنسق المنطق أو أي نوع آخر من النظرية الصورية". من أمثلة المغالطات التي تعالج في هذه الدرجة مغالطة المصادرة على المطلوب ومغالطة التركيب والتقسيم. [23]هذا التصنيف، أو لنقل هذه الخطاطة المنهجية، تسهل، بنظر "والتون ووودس" عملية تقويم الدليل بمنهجية صورية وتفتح الباب لمبحث جديد لا زال في طور النمو هو المنطق اللاصوري، الذي يعود بالمنطق إلى المجال التطبيقي، دون أن يتخلى عن كل مفاهيمه وقواعده.

- خطوة نحو التداولية

يشير "تيندال" في المقال المذكور سابقا إلى أن المرحلة الثانية من تطور منهجية والتون في تحليل المغالطات هي مرحلة انتقالية بين المرحلتين السابقة واللاحقة، وهي مرحلة اقتربت فيها مقاربته، شيئا ما، من المقاربة التداولية الجدلية التي تتبناها المدرسة الهولندية. ويبني حكمه هذا على معطى أساسي هو تطابق التعريف الذي يقدمه والتون للمغالطة مع التعريف الذي تقرره المدرسة الهولندية لهذا المفهوم. وتصور هذه المدرسة يقدم نفسه على أنه أحد أهم المقاربات نسقية للمغالطات، بحيث تجد في تعريفه معيارا واضحا لتحديد المغالطة، وذلك باعتبارها خرقا لقاعدة من القواعد المعيارية للحوار النقدي العاقل. ويعتمد تيندال لإصدار هذا الحكم، على مجموعة من الأعمال التي أصدرها والتون في الفترة ما بين 1989 و1992.

لكننا قبل أن نعقد أية مقارنة لتصورات والتون مع أي مقاربة أخرى، يجدر بنا الاعتراف، أولا، أن مقاربة والتون، وبالضبط بعد خروجه من

معطف المقاربة الصورية في دراساته مع وودس، هي مقاربة تداولية جدلية، سواء اتفقت مع المقاربة الجدلية التداولية للمدرسة الهولندية أم لا. فالطابعان التداولي والجدلي لم يكونا منعدمين حتى في المرحلة الأولى الصورية من مقاربته للمغالطات.

فالطابع الجدلي لدراسات والتون، كما ذكرنا في المرحلة الأولى، نستشفها حتى في الكتابات ذات التوجه الصوري، قبل ظهور التوجه التداولي. فمن المعروف عن والتون تأثره الكبير بجدليات كل من هامبلان ولورنزن؛ أما الطابع التداولي، فقد بدأت ملامحه تظهر عند والتون منذ سنة 1985، وفي هذه السنة نقرأ في عناوين بعض دراساتها ذكرا للتداوليات. نجد ذلك في كتابه "موقف المدلِّل: دراسة تداولية للتوجه إلى الشخص"، وفي مقال أصدره في مجلة "*synthèse*" تحت عنوان "*Pragmatic inferences about actions*". ومن هذا المقال الأخير نستطيع رصد المرحلة الانتقالية من المقاربة الصورية الخالصة إلى اهتمام بالجانب التداولي في الحجاج عامة، وفي دراسة المغالطات خاصة. القراءة الأولية لهذا المقال تظهر لنا بجلاء أن أهم دافع لهذا التحول هو ما تفرزه دراسة المغالطات اللاصورية بالتوسل بمنهج صوري خالص من إشكالات، والنموذج الأوضح، المذكور في المقال، هو ما تثيره مغالطة "اللجوء إلى ظرف الشخص "(*Circumstantial Ad hominem*)" من صعوبة إذا درست بمنهج صوري خالص، أما القنطرة التي وصلت بين دراسة مثل هذه المغالطة والمنهج التداولي فهي نظرية الفعل.

تمثل مغالطة "اللجوء إلى ظرف الشخص" أحد أنواع المغالطة العامة "اللجوء إلى الشخص"(*Ad Hominem*)، فلنأخذ هذا المثال الافتراضي:

" يحاول الطبيب إقناع مريضه بالكف عن التدخين، ويحتج على ذلك بذكر الأضرار الصحية والنفسية التي يسببها التدخين مثل السرطان

ويذكر له الإحصائيات والأمثلة. وأثناء محاولة الإقناع هذه، لا يتورع الطبيب نفسه عن التدخين.

فرد عليه المريض: كيف تقول أنه على المرء أن لا يدخن وأنت نفسك تدخن؟ هل هذا معقول؟"

السؤال/الإشكال المطروح في هذا المثال هو: هل اعتراض المريض معقول؟.

فمن الناحية المنطقية، إذا أخذنا المعطيات أو الحجج التي أوردها الطبيب على أنها صادقة، فإن اعتراض المريض غير مسموع، إذ سيعتبر ضربا من مغالطة "التوجه إلى الشخص". لكن السؤال مطروح في المقابل هو: ألا يمكن اعتبار الفعل الذي قام به الطبيب نفسه جزءا من الحجة؟ هذا الاستشكال هو الذي يدفع والتون إلى الإقرار أن الاستمرار في دراسته يجعلنا نبدو " أننا على حافة التداوليات، إن لم نكن قد سقطنا فيها أصلا".[24]

لكنه ليس من السهل الانتقال من نظرية منطقية صورية صرفة إلى نظرية تداولية صرفة، إن هذا الانتقال إن حدث هو بمثابة ردة على المنطق الصوري، لذلك كانت نظرية الفعل هي الواسطة، أو لنَقل القنطرة، بين المرحلتين الصورية والتداولية من فكر والتون. نظرية الفعل هي نظرية منطقية تدرس التعبير اللغوي عن الأفعال أو الأنشطة الفعلية التي يقوم بها الإنسان، أو كيفية نقل الفعل الإنساني من نطاق الواقع المعاش إلى اللغة. وتوسل بها من أجل صياغة نموذج نظري لاعتبار الفعل داخلا في اللغة، فإذا كانت نظرية أفعال الكلام سعت إلى إثبات أن الكلام صنف من الفعل، فإن نظرية الفعل،على العكس من ذلك، جعلت من أهم إشكالاتها كيفية جعل الفعل الإنساني داخلا في الكلام أي مُعَبرا عنه، أو بمعنى أدق كيفية التعبير اللغوي للفعل وعن الفعل.

يحاول والتون، في كتابه "موقف المدلِّل" الذي ذكرناه، أن يجمع بين نظريات مختلفة من أجل فهم أعمق وأدق ومناسب لحجة "اللجوء إلى الشخص"، وهذه النظريات هي، أساسا، نظرية الفعل ونظريات المنطق

الحواري، إضافة إلى المقاربة التداولية. ويتوسل بنظرية الفعل للتعبير اللغوي عن الفعل ويقارن بين هذه "العبارات عن الأفعال" و"القضايا" لبناء آلة منهجية لتحليل هذه الحجة[25]. إن نظرية الفعل ساعدت والتون على نقل عدم التناسق التداولي (بين ما يقال وما يفعل) إلى عدم "تناسق منطقي بين العبارات التي يسلم بها مناظر ما"[26]. وذلك في أفق إيجاد صيغة منهجية للعلاقة بين عبارات الفعل والقضايا المقدمة في حجة ما، أي، في المثال السابق، بين الدعوى التي يدافع عنها الطبيب والفعل الذي يقوم به.

لا يهمنا هنا مضمون هذه الدراسة بقدر ما يهمنا ذلك الانتقال المنهجي بين دراسة المغالطات من منهج صوري إلى منهج تداولي، والذي سيتجلى بشكل أكثر وضوحا في الأعمال التي أشار تيندال إلى أنها تمثل اقترابا من المقاربة الجدلية التداولية أو تطابقا معها. يشير "تيندال" إلى أن والتون باعتباره مدافعا عن المقاربة الجدلية التقى مبكرا بمقاربة المدرسة الهولندية، لكنه لم يلبث أن تخطاها، لأن نموذجها محصور فقط في الحوار النقدي، لذلك فهو، في نظر والتون، قاصر على تلبية شروط إنشاء نظرية في المغالطات جامعة لكل أنماط الحوار[27]. أنماط الحوار المختلفة التي يقصدها والتون هي تلك التي حددها في ستة أنماط جامعة، تحتها أنماط فرعية، هي: الحوار النقدي، حوار التفاوض، حوار الفحص، حوار التجريح، حوار الاستخبار، الحوار التشاوري[28]. وهذه المرحلة هي مرحلة انتقالية قصيرة المدى الزمني، كما أنها لا تظهر انخراطا لوالتون كليا في توجه المدرسة الهولندية. وخلاصة ما يمكن الإشارة إليه هو أن هناك بعض الملامح التي تجعل المقاربتين متقاربتان. بعض هذه الملامح ظاهر ومصرح بها، وبعضها الآخر خفي تحتاج إلى سبر ومقارنة.

من بين هذه الملامح التي يقترب بها والتون من المقاربة التداولية الجدلية هي إقراره بأن الحوار الإقناعي (النقدي) يعتبر النمط الأكثر تعبيرا عن الحوار العاقل، وبأنه يمثل نموذجا معياريا للحوار الجيد، لأنه يمتلك

قواعد معيارية، تحدد كيف يمكن لحوار إقناعي أن يكون مقبولا[29]. ومعلوم أن المقاربة التداولية الجدلية تؤكد على هذا الطابع المعياري في تحديد معقولية الحوار في تعريفها للحوار النقدي. لكن هذا الإقرار لا يمكن أن يغطي التصور الموسع للحوار الذي يتبناه والتون والذي يجعله متميزا منذ البداية عن التصور الذي يقتصر على الحوار الإقناعي. النظر إلى الحوار على انه أنماط متعددة، يوسع حتى المعايير التي يمكن تقويم الحوار بها، فلا تعود المعايير المذكورة في المقاربة التداولية الجدلية صالحة لتقويم الأنماط الأخرى للحوار كما يحددها والتون. النقطة الثانية التي يقترب فيها من المقاربة الهولندية هي إشارته، بعد التذكير بنموذجية الحوار الإقناعي، إلى قواعد للحوار النقدي في المراحل الأربع للحوار بالتفاصيل الأساسية المذكورة في المقاربة التداولية الجدلية، وهي: 1- مرحلة المواجهة؛ 2-مرحلة الاستهلال؛ 3- المرحلة الحجاجية؛ 4- مرحلة الختم[30]. ويمدح والتون، في مقام آخر وبشكل صريح، مفهوم المغالطة عند المدرسة الهولندية باعتبارها خرقا لقواعد الحوار المعقول، ويعتبره الخطوة الأولى لكي يصير البحث الجاد في مجال المغالطات ممكنا[31]. ومع ذلك، لا يمكن النظر إلى هذا المدح على أنه انخراط لوالتون في هذا التصور. لأنه من الممكن فهم ذلك، على أنه إقرار بأن المقاربة التداولية الجدلية هي المقاربة الأولى التي عالجت المغالطات بقدر كبير من النسقية، وتجاوزت بذلك المأخذ الرئيسي الذي أوخذ على دراسة المغالطات في إطار المقاربة التقليدية. وبالفعل، فإن النقطة الأبعد التي يتفق فيها والتون مع المدرسة الهولندية هي إقراره بأن التصور الذي تقدمه المدرسة الهولندية يؤدي إلى تصور للمغالطات يعالج، فعلا، العديد من المشاكل المتعلقة بالمقاربة التقليدية التي درسها هامبلان.[32]

يريد والتون إعادة تعريف الأصناف التقليدية للمغالطات اللاصورية من منظور تداولي جدلي، لتقديم نظرية متناسقة لتقليد "لم يكن إلا تعليقا مخصوصا بمرحلته التاريخية، مبني على الأمثلة المتداولة آنذاك"[33]. ويعود

والتون، لتحقيق ذلك، إلى أصل المقاربة التقليدية، إلى أرسطو، ليكتشف مفهوما تداوليا للمغالطة. هذا المفهوم بدأ يختلف عن مثيله في مقاربة فان إيمرن وخروتندورست[34]. وهو الذي سيفتح الباب للمقاربة التداولية الجديدة التي سيقدمها والتون في كتابه "نظرية تداولية للمغالطة" الذي أصدره سنة 1995، ودشن به المرحلة الثالثة من تطور فكره فيما يتعلق بالمغالطات.

ب. الجدليات الجديدة

سبق وأشرنا إلى أن منهج والتون، حتى عندما طغى عليه الطابع الصوري، لم يكن بعيدا عن التوسل بالجدل لفهم المقام الحواري من جهة، ولفهم الدليل والمغالطة كممارسة فعلية في الواقع. وتمثل فكرة أنماط الحوار إحدى الأفكار الجديدة والمحورية في نظرية والتون، كما تمثل أيضا أساسا نظريا لقواعد ومفاهيم منهجية، لتشكل معا إطار نظريا لفهم الحوار وما يتداول فيه من حجج مغالطات، ووصفها وتقويمها. إن أنماط الحوار هي نماذج معيارية للحوار، أي أنها تحدد الصورة النموذجية التي يجب أن يكون عليه النمط الحواري وما يتميز به عن الأنماط الأخرى، خاصة الأهداف التي يختص بها. هذا يعني أن الممارسة الحوارية في الواقع لا تصل، في الغالب، إلى التحقق بكل شروط النمط الحواري النموذجي؛ ففي الواقع قد نجد حوارات تحقق قدرا ما من شروط النمط، ولكنها تعبُر بالصورة النموذجية للنمط الحواري الذي تصنف في إطاره.

يستعرض والتون في أعماله الأخيرة ستة أنماط أساسية للحوار، يحتوي بعضها على أنواع فرعية، وأضاف إليها في أعماله المتاخرة نمطا جديدا هو النمط الهجين أو المختلط[35].

1) **الحواري الإقناعي:** ينطلق الحوار الإقناعي من الاختلاف في الرأي الذي يكون بين طرفين، ويهدف إلى حل هذا الاختلاف. تحقيق الهدف الرئيسي للحوار لا يعني فقط إنهاء الحوار من قبل طرف ما، وإنما يعني الوصول إلى

رأي أكثر إسنادا بحجاج معقول ومقبول[36]. وتحت هذا النمط الرئيسي هناك أنماط فرعية، منها الحوار النقدي الذي ركزت عليه المدرسة الهولندية واستفاضت في دراسته، والذي بسعي فيه كل طرف إلى إقناع محاوره بصواب رأيه وخطأ رأي محاوره.

نحتاج، لفهم أدق للحوار النقدي، إلى معرفة فكرة الالتزام في الحوار (*Commitment in Dialogue*) أكثر من المقامات الأخرى، وإن كنا نحتاج إليها أيضا في هذه المقامات. ترتكز فكرة الالتزام كما يدافع عنها "هامبلان" في كتابه "المغالطات" و"والتون" و"إيريك كراب" في كتابهما "الالتزام في الحوار"[37] ، على أن لكل محاور في حوار ما مجموعة من القضايا تسمى بـ"مجموعة التزامات"، أو لنسمها من الآن فصاعدا "سلة الالتزامات"، هذه السلة تتأثر زيادة ونقصانا أثناء ممارسة الأفعال الكلامية في الحوار، فإذا سلم محاور ما بقضية ما مثلا انضافت هذا القضية إلى "سلة التزاماته"، وإذا تراجع عن التسليم بقضية ما حذفت من "سلة الالتزامات"و هذه التغيرات التي تحصل لـ"سلة الالتزامات" تكون بناء على قواعد مقررة[38]. وقد تكون هذه التزامات إما ظاهرة أو مضمرة.

1- **الحوار التفاوضي**: وهو حوار ينطلق من تضارب للمصالح، ويروم تحقيق أكبر قدر من المنفعة الخاصة. إنه سيرورة يقوم فيها كل طرف من طرفي التفاوض بالسعي للحصول على أكبر قدر من التنازلات، وبالتالي، الاستكثار من المنافع المادية غالبا، وذلك بالتوسل بطريقة المساومة ومظهرها التنازل والعطاء والتهديد (التهديد مشروع في هذه الحالة). والتفاوض، بخلاف الحوار الإقناعي، لا تعلق له بالالتزام بصدق القضايا ولا بالاقتناع من خلال قوة الحجج المقدمة، بل إن ذلك قد يكون أمرا مخالفا لما يقتضيه التفاوض وما يجب أن يكون عليه المتفاوض الجيد.[39] إنه سعي إلى توافق في توزيع المنافع بين الطرفين. والتفاوض الجيد هو عندما يكون المتفاوضان على طرفي نقيض في بدايته، ثم يصلان إلى النقطة الوسط بين موقفيهما، تكون مقبولة من قبلهما معا. ويتمثل الالتزام هنا، بخلاف الحوار

الإقناعي، في "المصلحة" أو بتعبير آخر، في "الهدف الخفي الذي دفع المتحاوران للدخول في التفاوض."[40].

2) **حوار الفحص:** يهدف المتحاوران في هذا المقام الحواري إلى إثبات أن قضية ما صادقة أو كاذبة، أو بيان، بعد استنفاذ كل وسائل الإثبات، أن هذه القضية لا يمكن إثبات صحتها ولا كذبها في هذه المرحلة من المعرفة. ومنطلقه هو الجهل بمطلوب ما، على شاكلة المطلوب في الجدل الأرسطي، لكن التوسل يكون هنا بالأدلة المقررة التي لا تحتاج إلى مزيد من المناقشة ولا إلى التراجع. قصده التقليل من أو حذف، إن أمكن، الحاجة إلى التراجعات. إن الفحص هو أساسا حوار تعاوني، لأن غاية الحوار وغاية المتحاوران معا هي الوصول إلى المطلوب المشترك الذي يراد معرفته. فهو ذو اتجاه خطي وذو طبيعة تقدمية تراكمية لا تراجعية ولا تبادلية. وهو يشبه، إلى حد ما، المفهوم الأرسطي للبرهنة أو البرهان. وعندما نقول أنه خطي فإن أكبر خرق له هو الدور أو المصادرة على المطلوب. ويمثل البحث العلمي في مجموعة والتحقيق الجنائي شاهديه النموذجيين.

3) **الحوار الاستشاري أو التشاوري:** هو حوار نابع من الحاجة إلى اتخاذ قرار ما، ويروم الوصول إلى اتفاق بين المتحاورين على نتيجة أو قرار حول كيفية القيام بعمل ما، نموذجه المعروف هو الحوارات السياسية والقضائية. ينطلق هذا النمط عادة من مشكلة عملية حول كيفية التصرف أو من تضارب في كيفيات التصرف بين طرفين أو أكثر، بحيث يكون الحوار وسيلة لتحقيق الاتفاق حول كيفية من الكيفيات العملية للتصرف. ويعتمد هذا النمط الحواري على الخطاطات الحجاجية المسماة بالتدليل العملي(*Practical reasoning*) ومن أهم نماذجها التدليل الموجه للهدف (*Goal-directed reasoning*). ويتمثل التشاور النموذجي في الذي يقوم على معلومات صحيحة، وعلى الانفتاح في اتخاذ القرار، بحيث إذا أضيفت معلومة جديدة بإمكانها أن تغير اتجاه القرار المراد اتخاذه. إن المرونة ضرورية هنا في مقابل الاتجاه المحافظ الذي يسود عادة في الحوار الإقناعي

وغيره. وقد لا يكون التشاور ثنائيا في ظاهره، إذ من الممكن أن يكون بين المرء ونفسه، أو بين أكثر من طرفين، إلا أن هذين الطريقين معا، يؤولان، على الحقيقة، إلى التشاور بين طرفين: فالأول يمكن النظر إليه على أنه بين طرفين لأن المتشاور مع نفسه يجرد من نفسه ذات اعتبارية فيتحاور معها كما يحصل في الحوار الخارجي؛ أما الثاني فعلى افتراض أنهم أكثر من طرف إلى أنه يصنف إلى طرفين واحد مع رأي والآخر ضده. وللتشاور علاقة بحوار الإخبار والاستخبار، لأنه يحتاج إلى المعلومة، والمعلومة يتم تصريفها بهذا النمط الحواري المخصوص. مثال ذلك، التشاور السياسي الذي يحتاج إلى خبرة علمية من متخصصين لأجل اتخاذ القرار.

4) **حوار الإخبار والاستخبار:** إن غاية هذا النمط الحواري هو نقل المعلومة من طرف إلى آخر، لكن غاية كل واحد من المتحاوران فيه يختلف عن غاية الطرف الأخر: فغاية السائل هو تلقي المعلومة؛ بينما يتغيى المجيب إيصال المعلومة للسائل. ويفيد الاستخبار هنا طلب الخبر أو المعلومة، كما يفيد أيضا طلب الخبرة من خبير في تخصص ما. من هنا فإن أهم نماذج هذا النمط الحواري هو طلب خبرة أو نصح أو استشارة. وتكون بأن يطلب شخص ما غير خبير، في مهارة أو تخصص معرفي مخصوص مثلا، خبرة من خبير في ذلك التخصص، ليستفيد منها في تحقيق غرضه الخاص، الذي يمكن أن يكون هو القيام بعمل أو حل مشكلة. ويُشترط في هذا النمط الحواري على الخبير المجيب أن يقدم أفضل نصيحة ممكنة بلغة واضحة وقابلة للفهم، وأن يعترف، في نفس الوقت، بحدودها وشكوكه عليها، إن وجدت. ويشترط على السائل أن يقدم أسئلة مخصوصة وواضحة وقابلة للإجابة، ولها علاقة بالمشكلة المطروحة عنده. ويجوز للسائل في هذا النمط طرح سؤال "لماذا؟" الذي يطلب به التفسير، الذي قد يكون بالحجج، فيقترب هذا النمط قليلا من الحوار النقدي، كما يمكن لكل من المتحاوران طرح سؤال "هل؟" الذي يجاب عليه بنعم أم لا.

5) **حوار التجريح:** هو النمط الحواري الذي تتحدد غايته في الهجوم الكلامي أو اللغوي على الشخص وهزمه وإهانته، إن أمكن. ينطلق هذا النمط من قلق انفعالي يلم به إثر حدث تافه، ويتخذ فيه الطرفين موقفا معاندا أو صبيانيا من الطرف الآخر. يتميز هذا النمط بارتفاع في حجم العدوانية والانفعالات وبغياب ظاهري للقواعد. يتعارض حوار التجريح مع التدليل المنطقي من حيث أنه يستعمل وسائل غير مشروعة منطقيا لتحقيق الغلبة على الخصم، إنه مجال خصب لغالبية الظواهر الحجاجية غير المناسبة، وخصوصا انعدام المناسبة الجدلية لأن المتحاوران فيه ينتقلان من موضوع لأخر بشكل غير مشروع. وهو يصنف في الرتبة الأخس من أنماط الحوار.

6) بالإضافة إلى هذه الأنماط المتميزة من الحوار، هناك نمط آخر يمكن تسميته بـ"**النمط الحواري الهجين**" أو المختلط، وهو ذلك الذي يجمع بين نمطين أو أكثر من أنماط الحوار المذكورة سابقا، ويتحدد هدف هذا الحوار وقواعده الخاصة بحسب طبيعة الأنماط الداخلة في تشكيله.

تمثل هذه الأنماط، إذن، نماذج معيارية نقيس بها التزام الحوارات الممارسة في الواقع بأهداف النمط الحواري الذي تنتمي إليه. وهي عناصر منهجية لتحليل المغالطات باعتبارها سعي يخالف الأهداف الخاصة بالنمط الحواري الذي ترد فيه. عدم الالتزام بهذه الأهداف يتعلق بخرق مبدأ أو قاعدة من قواعد "المناسبة الجدلية". تتمثل مظاهره في التحولات الجدلية التي يقع فيها المحاور، والتي يتعين علينا الوقوف عليها لتبيان المظاهر الذي تتخذه المغالطات في المقامات الحوارية المذكورة.

بهذا المعنى فإن المناسبة ليست فقط خاصية خالصة للصورة المنطقية للدليل، مجتزأة من مقامها في نص خطابي ما، بل إنها، أيضا، خاصية لمقام حواري يحدد كيف يستعمل الدليل لغرض ما في حالة معينة. ذلك أن النظر إلى الدليل، من وجهة نظر منطقية صورية، تقدم لنا مفهوما مخصوصا للدليل المناسب، وهو ذلك الذي يفشل في إسناد النتيجة

بطريقة من الطرق، على اعتبار أن هذا المعنى للدليل هو جزء فقط من معناه الحقيقي، لأن المعنى الأشمل للدليل هو أنه استعمال للتدليل في الحوار. وبما أن الحوار هو متوالية من الخطوات الفردية المتبادلة (أفعال الكلام)، فإن القول عن سلسلة من التدليلات بأنها مناسبة يصح إذا كانت جزءا من متوالية الخطوات التي تؤدي بالحوار لتحقيق هدفه، ومعلوم مما سبق أن لكل نمط من الحوار هدفه الخاص الذي يجب أن يسعى الداخلون فيه لتحقيقه. هذا بالنسبة للمعنى العام للمناسبة الجدلية ، لكن يمكن الحديث عن معنى أخص، في حالة إذا كانت خطوة من أحد أطراف التفاعل الحواري غير مستجيبة للخطوات المتخذة من قبل الطرف الآخر، كأن لا يجيب أحد الطرفين على سؤال الآخر، أو أن لا ينتقد أحدهما أطروحة الآخر وهكذا[41]. المناسبة بالمعنيين معا هي ذات طابع جدلي، إنها " مناسبة جدلية *Dialectical Relevance*"، وهي تحدد التزام المتحاور في تحقيق أهداف الحوار من عدمه.

هذه إذن عناصر لنظرية معيارية في المناسبة الجدلية، وبالنسبة للمغالطات فإن المناسبة الجدلية تمثل بالنسبة لوالتون معيار تحدد به طبيعة المغالطة وورودها من عدمه. لنقف فيما يلي على المفهوم التداولي للمغالطة، ثم ننتقل بعدها إلى الحديث عن المغالطة في مقامها الجدلي، وسنشير هنالك إلى بعض تطبيقات نظرية المناسبة الجدلية على المغالطات.

3. تصور والتون للمغالطة

لقد ذكرنا سابقا أن هناك، بالإضافة إلى الأرضية المنطقية، وجهان ظاهران للمنهج الوالتوني: وجه تداولي يركز على الكشف عن التدليل والأدلة والمغالطات بناء على استعمالاتها؛ ووجه جدلي يقدم المفاهيم والمعايير التي يتم بها تقويم الأدلة في مقاماته الحوارية. هذا الوجهان متكاملان، لكن لكل واحد منهما ميل أقوى إما إلى المهمة الوصفية كما هو الشأن بالنسبة للجانب التداولي؛ أو للمهمة المعيارية كما هو الشأن للجانب

الجدلي. سنعرض الأن للتصور الوالتوني بناء على الأطر المنهجية المذكورة، هذا التصور يتشكل من التعريف التداولي للمغالطة من جهة، ومن المعنى الجدلي للمغالطة، أي باعتبارها تحولا جدليا غير مشروع.

أ. **التصور التداولي للمغالطة:** يمثل التصور التداولي للمغالطة المرحلة الثالثة من تطور والتون النظري في دراسته للمغالطة. إننا نقف عند مفهوم جديد للمغالطة، مفهوم تداولي يتخطى نواقص التصور الذي دافعت عنه المدرسة الهولندية، ويؤسس لتصور جديد في التعرف وتحليل وتقويم المغالطات. هذا التصور، الذي عرضه في كتاب "نظرية تداولية للمغالطة"، يتضمن تعريفا جديدا للمغالطة وآليات جديدة للكشف عنها وتحليلها وتقويمها. نشير هنا فقط إلى بعض ملامحها. لكن قبل ذلك يجدر بنا الانطلاق من بعض المقدمات، التي ستساعدنا على فهم أفضل للنظرية الجديدة. أولها أن الملامح المميزة لنظرية والتون الجديدة كانت ظاهرة في أعماله السابقة إلا أنها كانت في حاجة إلى تجميع في نظرية مستوفية تناقش مضمونها بنسقية اكبر وتفصل في ملامحها ومزاياها وهذا ما تحقق في الكتاب الجديد. الملاحظة الثانية هي أن التصور الجديد للمغالطة يبني على التصور الذي دافعت عنه المقاربة التداولية الجدلية ويتخطاها في نفس الوقت. لذلك، نجد أن أول عمل بدأ به والتون في كتابه هو تعداد النواقص التي يعاني منها تصور المغالطة في مقاربة فان إيميرن وخروتندورست. وأهمها أنها فشلت في التمييز بين المغالطات والأخطاء الأخرى التي لا تصنف عادة في باب المغالطات، مثل الفشل في إسناد الدعوى بشكل مناسب؛ كما أن قواعد الحوار النقدي التي صاغها فان إيميرن وخروتندورست فضفاضة جدا، وتفتقر إلى الدقة. ويخلص والتون في نهاية تحليله للمقاربة التداولية الجدلية عند المدرسة الهولندية إلى أنها غير كافية لدراسة المغالطات، لأن "الإحالة إلى خرق القاعدة ليست طريقة كافية للتحديد الدقيق أن مغالطة ما قد اقترفت ولا لتقويم دليل ما على أنه مغالط أم لا"[42].

إن النظرية الجديدة للمغالطة مؤسسة على نظرية جديدة للدليل غير تلك المعروفة في المنطق، وهي النظرية الوظيفية للحجة كما طورها والتون، وهي تقرر التمييز بين التدليل (*reasoning*) والدليل (*argument*). فالتدليل يعرفه على أنه "متوالية من القضايا (مقدمات ونتائج) تدخل في خطوات لزوم بلزومات مضمونة"[43]؛ أما الدليل فيعرف على أنه "استعمال للتدليل للمشاركة في تفاعل بالكلام أو النقاش المسمى حوارا"[44]. فالدليل بهذا المعنى أشمل من التدليل، وصار مرتبطا بشكل أكبر بالمقام الحواري. بل إن الجانب الأهم من مفهوم الدليل كما هو معروف في المنطق أصبح من صفات مفهوم التدليل، الذي يفيد تلك العلاقة اللزومية بين المقدمات والنتائج .يمثل هذا التعريف مساهمة في نقاش آخر له علاقة متينة بنظرية المغالطات، هو ذلك المتعلق بتحديد مفهوم الدليل في المنطق عامة، وفي مجال الممارسة الاستدلالية الطبيعية خاصة. هذا النقاش لن نتطرق إليه كثيرا هنا، وسنتركه لمقال لاحق. يكفي أن نشير هنا إلى أنه لم يتحقق إجماع، ولا حتى أغلبية، على تعريف واحد ومحدد للدليل.

يتميز مفهوم المغالطة بأنه ذو طبيعية مزدوجة، فمن جهة هناك ميل إلى اعتباره خطأ في اللزوم بين المقدمات والنتيجة، أي خطأ في التدليل، وهذا التصور هو الذي ساد في المعالجة التقليدية للمغالطات الصورية؛ ومن جهة أخرى، هناك ميل آخر للنظر إليه على أنه حيلة مخادعة أو حجة مضللة يتوسل بها لتحقيق الغلبة على الخصم في الحوار.[45] هذا الوجه الأخير من المفهوم يتخطى التصور المنطقي الخالص لمفهوم الحجة إلى تصور تداولي، بأن جُعل استعمالا للتدليل في مقام للحوار.

يرى "والتون" أن المغالطة هي، في المرتبة الأولى، نوع من الأدلة، وهي في هذا المستوى حالة من الخطاطات الحجاجية، من حيث كون الخطاطة الحجاجية هي الصورة التي يكون عليها الدليل؛ ثم تحلل، في مرتبة ثانية، على أنها نوع من سوء استعمال الخطاطة الحجاجية[46]. لذلك وجب علينا

الوقوف على مفهوم الخطاطة الحجاجية ودورها في المغالطة، ثم النظر إلى "سوء الاستعمال" كيف يكون وما مظاهره، في الحجاج الواقعي. وسنقف، دون شك، على مفاهيم مترابطة في كل مستوى من المستويين الذين سنتحدث فيهما، علنا بذلك نجلي شيئا من التصور الجديد للمغالطة.

إن الخطاطة الحجاجية (*Argumentation Scheme*) شكلت منذ البداية مفهوما مركزيا في النظر إلى المغالطة، وهي تمثل النموذج البديل للنموذج الذي يقدمه الاتجاه المنطقي الصوري الذي كان ينظر إلى المغالطة على أنها خلل في صورة الدليل تقوم بالمعايير الصورية. من بين التعاريف التي تعطى للمغالطة، أو على الأقل للجزء الأول من المفهوم المزدوج للمغالطة هي أنها "نوع من الخطاطات أو الموضوعات الحجاجية أسيء استعمالها بطريقة مخصوصة في علاقتها بأهداف وقواعد النمط الحواري الذي يفترض أن المشاركين في الحوار قد التزموا به"[47]، وبعبارة أوجز "هي خطاطة حجاجية استعملت بشكل خاطئ"[48]. إن أصل الخطاطة الحجاجية أنها "صور مشتركة للحجة، تستخدم في الحوار اليومي، وعلى الخصوص في مقامات مثل الحجاج العلمي أو القانوني"[49]، وهي، بذلك، تمثل صور الأدلة في معناها الجديد، عوض عن المعنى المقدم من قبل المنطق الصوري، وهي تقدم نفسها على أنها الأساس الذي تقوم عليه الحجج والمغالطات، ويمكن القول أن كل أنماط الحجج التي تتقوم بها المغالطات المعروفة مؤسسة على خطاطات حجاجية. ويقدم والتون نماذج لخمسة وعشرين خطاطة حجاجية، مشيرا إلى نماذج أخرى غيرها.[50]

لكن فكرة ربط المغالطة بالخطاطة الحجاجية عانت من بعض المشكلات، منها أن العلاقة بين الخطاطات الحجاجية والمغالطات ليست بسيطة وليست علاقة مباشرة من فرد لفرد، كما أن هناك بعض الاستثناءات من مغالطات معروفة تخرم هذه القاعدة، يشير والتون إلى ثمانية أنواع من المغالطات لا تستند إلى أي من الخطاطات الحجاجية. فلم

يعد من الممكن، إذن، تعريف المغالطة على أنها "خطاطة حجاجية أسيء استعمالها"، لأن هذا التعريف لم يعد جامعا لكل أنواع المغالطات.[51]

لأجل حل هذا الإشكال لجأ والتون إلى مفهوم جديد في نظرية المغالطة وهو مفهوم "الموضوعة الحجاجية"(*Argumentation Theme*) وهو يعني "سلسلة من الحجاج مصاغ في نموذج للحوار(*Profile of Dialogue*)، تكشف كيف استعملت الحجة"[52]. إنها خطوات منتظمة تتضمن استعمالا للأسئلة والأجوبة والحجج في الحوار. إن الموضوعة الحجاجية وسيلة إجرائية للربط بين الحجة من جهة؛ والنماذج المختلفة للحوار وأنماطه من جهة أخرى. وهي تضاف إلى الوسيلتين الأخريين وهما: الخطاطة الحجاجية، التي ذكرناها، وأنماط الحوار. إن استعمال الخطاطات الحجاجية إضافة إلى الموضوعات الحجاجية في نموذج مخصوص للحوار هو الذي يشكل ما يسمى بـ"تقنية حجاجية"[53]، ومن نتائج إدخال مفهوم الموضوعة الحجاجية التقليص من تصور المغالطة كنمط من أنماط من الحجة، في مقابل الرفع من الطابع الحواري للمفهوم من المغالطة. كما أنه صار الآن من اللازم الحكم على الحجج من خلال استعمالها في مقام مخصوص، وبالتالي، صارت "الحجة الواحدة يمكن أن تكون مغالطة في مقام وغير مغالطة في مقام آخر"[54]. ومن نتائج ذلك أيضا أن نفس الخطاطة الحجاجية يمكن أن تكون مغالطة في مقام حواري وعير مغالطة في مقام حواري. وهذه الفكرة هي التي تبقي هذا الوجه الأول من المفهوم، صالحا لدراسة المغالطة، وهي التي تفتح الباب، أيضا، للوجه الثاني من التعريف المقدم للمغالطة، وهي فكرة "سوء الاستعمال" التي تشير، بشكل مباشر إلى مسألة الاستعمال في نمط مخصوص من أنماط الحوار، "سوء الاستعمال" يحيل هنا بشكل مباشر إلى فكرة "التحول الجدلي من نمط حواري إلى آخر"، التي تعتبر فكرة والتونية أصيلة[55]. وهي تحدد بـ"سوء استعمال لتقنية حجاجية يسير عكس تحقيق أهداف الحوار، التي تمثل المقام الخاص بنماذج التعاون المتصاوب لهذا النمط الحواري"[56] إنها خطة مضللة أو حيلة

لحجاج مؤسس على وهم نشأ بفعل تحول جدلي خفي من نمط حواري لآخر"[57]. إن المغالطة تنشأ عندما يعمد المناظر إلى الانتقال غير المشروع بالحوار من نمط حواري ما إلى نمط آخر، هذا الانتقال يتم بتقنيات حجاجية تستعمل بشكل خطأ. إن المغالطات هي هنا ذات بعد تداولي بتركيزها على الاستعمال، وهي ذات بعد جدلي بأن النسق الذي ترد فيه هو مقام التفاعل الحواري.

يربط والتون هذا المعنى بالفكرة الأرسطية للتبكيت السوفسطائي. إنه يرى أن أرسطو قصد هذا المعنى عند حديثه عن السفسطة التي توهم أنها تبكيت وهي ليس كذلك. ومما يميز التوجه التداولي لوالتون هو عودته إلى أصل المقاربة التقليدية، وإعادة قراءة مساهمة أرسطو في تصوره للسفسطة. وهنا يربط والتون بين "مظهر الصحة المنطقية" الذي تشير إليه المقاربة التقليدية في تعريفها للمغالطة بـ"مظهر التبكيت " عند أرسطو في السفسطة، حيث أن التبكيت الصحيح يخالف التبكيت السوفسطائي. حيث أن والتون يعتبر تعريفه الجديد للمغالطة "إحياءا أو عودة إلى روح المفهوم الأرسطي من التبكيت السوفسطائي"[58]. ذلك أن التبكيت في أصله حجاج صحيح في مقام الجدل، لكنه يصير مغالطا في مقام السفسطة التي يجعلها السوفسطائي بخطة من الخطط السوفسطائية غير صحيحة. إن المفهوم الجديد للمغالطة باعتبارها تحولا جدليا من مقام حواري إلى آخر سمح لوالتون باستيفاء الجواب عن مشكلة مظهر الصحة التي اعتبرت جزءا تقليديا من تعريف المغالطة منذ أرسطو ومرورا بالمقاربة التقليدية.

يجمع مفهوم المغالطة، إذن، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، بين جانب الـ"بارالوجيسم"، وهي أنها خطاطة حجاجية مستعملة بطريقة تقصر عن تقديم إجابة متسقة على الأسئلة النقدية الخاصة بالخطاطة، بعبارة أخرى إنها فشل في جانب التدليل، ذلك الذي يربط بين المقدمات والنتيجة في الدليل؛ وجانب الـ"سفسطة"، وهي نوع مخصوص من سوء استعمال

خطاطة أو متوالية مترابطة من الخطاطات، بحيث يكون استعمالها في الحوار خاطئا، ويستند للإثبات على نموذج مشوه للحوار. المغالطة، إذن، ليست دليلا لا يساهم في تحقيق هدف الحوار فقط، بل إنه يعيق ويعرقل تحقيق هذه الغاية[59]. الجانب الأول ذو طابع بنيوي، يمثل فشلا في التدليل، أما الثاني فهو ذو طابع تداولي، وهو يتعلق باستعمال الدليل أو أي خطوة يراد لها أن تكون دليلا في مقام حواري، هذا الاستعمال مقصود أو موجه في علاقته بالمقام الحواري، مع التأكيد على أنه ليس من الوارد في هذه النظرية الكشف عن هذه القصدية من وجهة النظر النفسية، إلا أن هذا الاستعمال يمكن مقاربته من وجهين: وجه وصفي خالص، ووجه جدلي معياري تقويمي. لكن الملاحظ ان الجانب المعياري يغلب في دراسة المغالطة على الجانب الوصفي، حتى أنه يمكن المجازفة بالقول أن الجهد المبذول من أجل وصف وتحليل المغالطة كما ترد في الواقع، يمثل وسيلة فقط من أجل الغاية المعيارية التقويمية.

يحصل لنا أن المغالطة بالمعنى الوالتوني هي:"1- دليل (أو شيئا ما يراد له أن يكون دليلا) 2- يفشل في استيفاء معيار للصحة، 3- ضمن مقام للحوار، 4- ولكنها، لاعتبارات مختلفة، تمتلك مظهرا من الصحة في مقام للحوار، 5-وتشكل عائقا حقيقيا لتحقيق غاية الحوار"[60]. ومن الخصائص العامة لمفهوم المغالطة في إطار نظرية والتون الجديدة أن المغالطة تتميز مبدئيا بكونها[61]:

1. فشل أو سهو أو خطأ، أو لنقل أنه أمر مرفوض وموضوع للنقد والتصحيح والإبطال، لأن المغالطة ليست خطأ عاديا، بل هي مرتبطة باستعمال خاطئ للخطاطات الحجاجية.
2. هذا الفشل يقع في ما يفترض أن يكون دليلا، أما العبارات اللغوية التي ليست دليلا فلا تعتبر مغالطة. إن شرط الدليل هنا أساسي لأننا نقارب من منظور منطقي.

3. هذا الفشل مرتبط بالخداع أو الوهم، الذي يثيره المظهر الصحيح للمغالطة. وتفسيره، في هذا المقام، لا يستند إلى المعطيات النفسانية (السيكولوجية) حول قصدية الخداع من عدمها، وإنما إلى اعتبار لدور وفعالية بعض التقنيات الحجاجية المستعملة بشكل من الأشكال في المقام. وخاصة جانب التحول الجدلي (*dialectical shift*) بين أنماط الحوار.

ويفيد "سوء الاستعمال" الذي يدخل في تعريف المغالطة أن الخرق المقصود هنا وهو خرق لواحد أو أكثر من قواعد الحوار العاقل أو انحراف عن المعايير المقبولة للحوار، كما أنه حالة لتطبيق خاطئ خفي ونسقي لتقنية من تقنيات الحجاج العاقل. مما يجعل الخرق جدي وليس خطأ عاديا ولا عرضيا. إن سوء الاستعمال هذا يستبعد، بالتالي، الأخطاء التي يعود أصلها إلى القدرة على إسناد النتيجة بشكل جيد، بحيث تجعل من دليل ما دليلا ضعيفا، أو حتى دليلا فاسدا، عوض أن يكون مغالطة

ويشير والتون إلى جانب هام يعمق الطابع التداولي لمفهوم المغالطة، وهو متعلق هنا بخرق القواعد، فإذا كانت المدرسة الهولندية تؤكد على أن المغالطة هي خرق لقواعد الحوار العاقل، فإن والتون بدوره، وكما لاحظنا في خصائص مفهوم المغالطة عنده، لم يتغاضى عن فكرة الخرق هذه، غير أن المقصود عنده بالخرق يختلف عن التصور التداولي الجدلي، إنه يعتبر المغالطة "هي نوع من خرق لمبدأ التعاون الذي صاغه غرايس"[62]، ويقضي هذا المبدأ بوجوب "أن يتعاون المتخاطبون على الوصول إلى الغرض المطلوب من دخولهما في التخاطب". إن الحوار، في تصور والتون، مبني على التعاون. لذلك، فإن أي تحول للحوار بعيدا عن هدفه الأصلي المحدد بنمط الحوار الذي يمثله، يصير نوعا من سوء استعمال أو استعمال لأغراض سيئة، وهذا ما يعنيه عنده مفهوم المغالطة[63]. هناك مغالطات يمكن تفسيرها من خلال الجزء المنطقي من النظرية، وهناك أخرى لا يمكن تفسيرها من خلال هذا الجزء بل نضطر فيه إلى اللجوء إلى الجزء التداولي الجدلي الذي يأخذ بعين الاعتبار جانب الاستعمال في مقام حواري ما. بعض

المغالطات الصورية يمكن تفسيرها باعتبارها خللا في اللزوم المنطقي، لكن قد لا نستطيع تفسير مغالطات أخرى منها الصورية وتقريبا كل المغالطات اللاصورية إلا باعتبارها خرقا لمبدأ التعاون الذي صاغه "غرايس"، ومن هذا الاعتبار الأخير، يتجلى جانب التغليط في المغالطات.

ب. **المغالطات والتحولات الجدلية:** بما ان الوجه الأبرز للمغالطة بحسب التصور الوالتوني هو ذلك الانتقال غير المناسب من مقام جدلي إلى مقام آخر، مما يعني خرقا لمبدأ المناسبة الجدلية، فإننا نحتاج إلى التساؤل ما إذا كان كل تحول جدلي يمكن وصفه بالمغالطة، أو ما إن كانت كل مغالطة هي تحول جدلي.

يختص كل نمط حواري بنوع مخصوص من المناسبة الجدلية، بحكم اختلاف الأهداف بين كل نمط حواري وآخر. من هنا يمكن الحديث عن مناسبة جدلية خاصة بحوار الإقناع، وأخرى خاصة بالفحص، وأخرى خاصة بالتفاوض، وهكذا. وكل خرق للنوع الخاص من المناسبة الجدلية لكل نمط من أنماط الحوار يعتبر أمرا مرفوضا بالجملة وغير مشروع، وقد يمثل "تحولا جدليا" في بعض الأحيان. لأن خرق المناسبة الجدلية معناه أن الخطوة الحجاجية المقدمة لا تشكل مساهمة في تحقيق هدف النمط الحوار الجاري (معيقة لتحقيق هذا الهدف) أو تخرج بهذا الحوار عن الهدف المقصود منه في البداية، فيصير "تحولا جدليا".

يطلق مصطلح "التحول الجدلي"، إذن، على الانتقال الذي يكون من نمط حواري جاري إلى نمط حواري آخر. فعندما يكون شخصان منهمكان في حوار إقناعي ثم يتحولان إلى حوار تفاوضي فإن ذلك هو التحول الجدلي، فلنأخذ مثلا الحوار التالي:

"-زيد: إن غلاء الأسعار سببه الرئيسي كثرة الوسطاء، ألا ترى أن ثمن السلعة يكون رخيصا عندما يباع من قبل المصنع، ويرتفع كلما اقترب من المستهلك؟

- عمرو: أنا أخالفك في هذا. إن ارتفاع الأسعار ليس سببه الرئيسي كثرة الوسطاء، فهؤلاء كانوا يعملون حتى قبل أن ترتفع هذا الأسعار في بداية العام. فأنا مثلا أشتري الهواتف النقالة منذ أكثر من سنتين بأثمان مناسبة، ولكنها في هذا العام ارتفع ثمنها.

- زيد: على ذكر الهواتف النقالة، ألا تبيع لي الهاتف النقال الجديد الذي أتيت به أمس؟ كم ثمنه؟

- عمرو: ثمنه ثلاثة آلاف درهم، وهو ثمن خاص بك، لأنه يباع بأغلى منه.

- زيد: لا لا يا عمرو، هذا ثمن مرتفع، سأعطيك ألفين وخمسين درهما، سأدفعها لك الآن، ما قولك؟

- عمرو: هات."

كان الحوار في البداية من النمط الإقناعي، حيث كان زيد يدافع عن أن غلاء الأسعار سببه الرئيسي هو تعدد الوسطاء بين المصنع والمشتري، في الوقت الذي يخالفه عمرو في ذلك. لكن الحوار انتقل فجأة إلى نمط حواري آخر هو التفاوض، عندما طلب زيد من عمرو أن يبيع له هاتفا، فبدأ التفاوض حول ثمنه.

يميز والتون في التحولات الجدلية بين نوعين: نوع ظاهر وهو "**انتقال جدلي**" ظاهر من نمط إلى آخر؛ ونوع خفي، هو في الحقيقة "**انزلاق جدلي**" خفي[64]. فالانتقال الجدلي تحول مشروع من نمط حواري إلى آخر، لأنه أساسا انتقال لا يتعارض مع الغايات الخاصة للنمط الحواري الأصل، وأيضا لأنه يكون ظاهرا، ومتفقا عليه من جهة ما، أو على الأقل نجد له مبررات معقولة يَعي بها المتحاوران معا، إضافة إلى أنه من الممكن الرجوع إلى النمط الأصلي لاحقا. في المثال السابق قد لا نعتبر التحول الطارئ من الحوار الإقناعي إلى الحوار التفاوضي مشروعا؛ وذلك لأن زيد عندما حول الموضوع من إقناع إلى تفاوض لم يعلن على ذلك، وإنما كان ذلك مفاجئا، وقد يكون محاوره لم يحس بذلك الانتقال. لكن قد يرتفع هذا الاعتراض إذا افترضنا أن الحوار السابق كان على الشكل التالي: عوض أن يبدل زيد

الموضوع بالطريقة السابق، أي بقوله "على ذكر الهواتف النقالة..."، قال "حسنا سنتمم هذا الحوار لاحقا لأنني الآن على عجلة من أمري، ولكن ألا تبيع لي الهاتف..." ثم أتم الحوار. هذا التحول الجدلي يمكن أن نسميه "انتقالا جدليا" ونحكم عليه بالمشروعية.

أما الانزلاق الجدلي، فهو الذي يكون تحولا خفيا من نمط حواري إلى آخر. وهو مرتبط عادة بالمغالطات اللاصورية. وسُمي انزلاقا جدليا لأنه تحول لا يحس به غالبا أحد المتحاوران أو كلاهما. الحوار التالي مثال واضح على ذلك:

" (زيد ضابط شرطة وعمرو مساعده)

- زيد: هذه البصمات هي نفسها التي وجدناها في الحالة السابقة. إذن فالسارق هو نفسه.
- عمرو: صحيح، ولكن لا تنسى أن أحد المطلوبين الذين نبحث عنهم الآن في جرائم السرقة كان عضوا في الشرطة العلمية ومتخصص في نقل البصمات.
- زيد: لا أعرف لماذا تحاول دائما أن تتهم الشرطي المسكين بالجريمة، مع أنك لم تصل بعد رتبته.
- عمرو: وما علاقة الرتبة بما نحن فيه؟ إن كونه صديقا سابقا لك ليس مبررا لاستبعاده من التحقيق، لقد لاحظت أنك كنت تحاول ذلك منذ البداية.
- زيد: هل تتهمني بأنني أحاول تضليل التحقيق أيها الشرطي التافه؟
- عمرو: نعم، وكل أعضاء دائرتنا يرون ذلك، لذلك، فإنه من الأفضل أن أبلغ العميد بذلك."

هذا الحوار هو صورة ظاهرة لانزلاق جدلي من حوار للفحص والبحث إلى حوار التجريح. وهذا الانزلاق غير مشروع لأنه يسير عكس غايات الحوار الأصلي، ولا يبدو انه من الممكن الرجوع بعده إلى الحوار الأصل، ثم إن

التحول الجدلي الذي يتجه من الأنماط الحوارية المختلفة إلى التجريح يكتسي دائما طابع الخطورة، وعادة ما يكون انزلاقا جدليا خفيا. وهو، إضافة إلى ذلك، أسهل التحولات الجدلية[65]. ويمثل تحولا غير مشروع، يستند أساسا إلى "حجة التوجه إلى الشخص(*Argumentum Ad Hominem*)".

في الحوار السابق، انتقل زيد من مناقشة الأدلة التي يتأسس عليها البحث، إلى الهجوم على عمرو لمجرد أنه طرح دليلا آخر يساهم في الدفع بالبحث إلى الأمام. هذا الهجوم فتح الباب للرد من قبل عمرو، فصار الحوار تجريحا انفعاليا متبادلا وتهديدا. وهذه من سمات الانزلاقات الجدلية غير المشروعة والتي تعني عند والتون "المغالطات" اللاصورية.

بناء على ما سبق، يحق لنا أن نطرح أسئلة تبدو لنا ضرورية، وهي تحتاج إلى أجوبة دقيقة، أو حتى مباشرة: بما أنه من التعاريف الأساسية المقدمة لمفهوم المغالطات في نظرية والتون الجديدة هي أنها تحول جدلي من نمط حواري إلى آخر، فهل يمثل كل تحول جدلي مغالطة؟ وهل تنحصر كل المغالطات في أنها تحولات جدلية؟ وهل يمكن للمغالطة أن تكون مغالطة في مقام حواري وغير مغالطة في نمط آخر بمعزل عن أي تحول جدلي؟ وهل يختص كل نمط حواري بأنواع مخصوصة من المغالطات؟

ليس كل تحول جدلي مغالطة، إنما المغالطة هي التحول الجدلي الخفي المسمى انزلاقا جدليا. ذلك أن التعريف المقدم للمغالطة في تصور والتون الجديد هو أنها تقنية أو خطوة حجاجية تسير عكس الأهداف الخاصة بالنمط حواري الحواري الذي تستعمل فيه، وبما أن هذه التقنية تخرق أهداف النمط الحواري، فإنها تخرج الحوار من هذا النمط إلى نمط آخر تتلاءم معه هذه التقنية. إن تحديد ما إذا كانت خطوة أو تقنية حجاجية ما مغالطة أو غير مغالطة إنما يتم بتحديد أهداف نمط الحوار الأصلي، ثم معرفة هل خالفت هذا الخطوة أو التقنية هذه الأهداف. لكن تحديد

المغالطة فقط بناء على أهداف الحوار ليس كافيا، لأن كل تحول جدلي من نمط حواري إلى آخر هو في النهاية تحول من الرغبة في تحقيق أهداف مخصوصة، تشكل نمط حواريا مخصوصا، إلى الرغبة في تحقيق أهداف أخرى، تشكل نمطا حواريا آخرا. لذلك، يضاف إلى معيار الأهداف معيار آخر، هو الاتفاق، الظاهري أو الضمني، بين المتحاورين على التحول من نمط إلى آخر. فإن حصل هذا الاتفاق من الجانبين فإن التحول الجدلي لن يكون مغالطة، وإن حصل التحول الجدلي من طرف واحد كان مغالطة.

وكما أنه ليست كل التحولات الجدلية مغالطات، فكذلك ليست كل المغالطات انزلاقات جدلية، لأن المغالطات التي لها ارتباط أساسي بالانزلاقات الجدلية هي المغالطات اللاصورية منها مثلا المغالطات المبتدئة بـ"Ad" في اللغة اللاتينية، أما سائر المغالطات الجدلية الأخرى فقد يكون منها ما هو انزلاق جدلي وقد لا يكون منها ما هو كذلك.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن المغالطة قد تكون مغالطة في نمط حجاجي مخصوص ولا تكون مغالطة في نمط آخر. فبما أنها تقنية حجاجية فإنها ستكون مغالطة في نمط حواري ما إذا خالفت أهداف هذا النمط، ولا تكون كذلك إذا وافقت أهدافه، بل ستكون تقنية حجاجية فعالة في تحقيق أهداف النمط الحواري. فلنأخذ مثلا التقنية الحجاجية المعروفة باللجوء أو التوجه إلى الشخص (*Ad Hominem*): إذا كان متحاوران منهمكان في حوار إقناعي، ثم بادر أحدهما باستخدام هذه التقنية فإنه بذلك يكون مقترفا لمغالطة، لأنه استعمل تقنية تخالف أهداف النمط الحواري الذي هما منهمكان فيه، ومادامت تخالف أهداف الإقناع فإنها ستكون، بالضرورة، مناسبة لأهداف نمط حواري آخر، وهو هنا حوار التجريح. وبمجرد أن تستعمل تقنية التوجه إلى الشخص حتى يحدث انزلاق جدلي من حوار الإقناع إلى حوار التجريح. إن تقنية التوجه إلى الشخص مناسبة جدليا للنمط الحواري التجريحي، فهي، إذن ليست

مغالطة فيه، لكنها بالمقابلة غير مناسبة جدليا للحوار الإقناعي، فهي بذلك مغالطة عندما ترد فيه. ويرتبط مفهوم "المناسبة الجدلية" بالأهداف الخاصة بالنمط الحواري، فنقول عن حجة ما أنها مناسبة إذا كانت تساهم، بشكل من الأشكال، في تحقيق الأهداف الخاصة بالنمط الحواري الذي تستعمل فيه[66]. والمناسبة الجدلية تختلف من نمط حواري إلى آخر. فليست قواعد المناسبة في الحوار الإقناعي هي نفسها في الحوار التفاوضي، وهكذا.

وعموما يحسب لوالتون أنه بنى نموذجا نظريا جامعا، يتناول فيه المغالطات بنسقية قل مثيلها في الدراسات الحجاجية، ويجيب فيها عن أكثر إشكالات عويصة في الدراسات الحجاجية، منها ما تعلق بالمنهج ومنها منا تعلق بالظواهر الحجاجية في الواقع اليومي، كما أن من بينها ما هو وصفي خالص وما هو معياري. لم يكتفي والتون في أبحاثه بصياغة هذا الإطار النظري، بل وضعها في محك التطبيق، فقدم، ولا يزال، دراسات تطبيقية لمنهجه، منها ما يحاول فيه إثبات صلاحيته ومنها ما يشكل فرصة لتطوير المنهج وإضافة أوجه جديدة له. لكن النقاش الجاري في مجال الحجاج لم يتوقف عند ما قدم إلى الآن، حتى بالنسبة لما قدمه والتون، ذلك أن العديد من الكتابات لا زالت تطور نظريات مختلفة، وبمناهج تختلف عن تلك التي قدمها والتون، وفي سياق هذه الدراسات لا تسلم نظريات والتون من النقد، بعض يتناول المنهج وبعض يتناول جوانب تطبيقية من المنهج. يحتاج هذا التفاعل إلى مجال أوسع من هذا الذي نحن فيه، وقد سكون موضوع لمقال لاحق.

*أستاذ متعاون بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (2011-2013)،عضو مشارك بمختبر "الفلسفة والتفكير النقدي" بكلية الأداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

الإحالات:

- ابن رشد، أبو الوليد، تلخيص السفسطة، ترجمة: محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1972 ، 5

2 Hamblin, Charles. L., "Fallacies", Vale Press, Virginia ،2004, p. 09.

3 Ibid, p. 12.

4 Ibid, p. 09.

5Ibid, p. 10-11.

6 Ibid, p. 11.

7 Ibid.

8Ibid, p. 12.

9 Ibid, p. 224.

10- إضافة إلى كتاب هامبلن ص: 13-49، استفدت أيضا في عرض هذه المغالطات من: محمد مهران رشوان، مبادئ التفكير المنطقي، دار المعارف، القاهرة، 1994، ص: 226-242؛ وموسوعة الانترنت للفلسفة:

http://www.iep.utm.edu/f/fallacy.htm

11- محمد مهران رشوان، نفسه، 240.

12 Tindale, Christopher W.. "Fallacies, Blunders, and Dialogue Shifts: Walton's Contributions to the Fallacy Debate", Argumentation, 11, 3, Springer, Amesterdam, 1997, p. 345.

13Ibid, p. 345.

14 - المدرسة الهولندية أو مدرسة أمستردام في الحجاج هي التوجه النظري المسمى التداوليات الجدلية في الحجاج الذي وضع أسسه كل من فان إيمرين وروب خروتندورست (Van Eemeren & R. Grootendorst)، وهي تطبيق للمنهج التداولي اللساني في الحجاج.

15 Van Eemeren (et al), "Fundamentals of Argumentation Theory", Lawrence Erlbaum Associates, Publishers, Mahwah-New Jersey, 1996, p. 236.

16 Tindale, Op. Cit., p. 341.

17 Woods, John and Douglas Walton, " Critique de l'argumentation: logiques des sophismes ordinaires", Traduction coordonné par: Ch. Plantin, Editions Kimé, Paris, 1992, pp.7-8)

18 Van Eemeren (et al), Op. Cit., p. 237.

19 Ibid, p. 236.

20Ibid, p. 220; Tindale, Op. Cit., p. 342.

21 Van Eemeren (et al), Op .Cit., p. 220.

22Ibid, p. 222.

23 Ibid, p. 237.

24 Walton, Douglas N., "Pragmatic inferences about actions" ,Synthese, 65, Springer, Amsterdam, 1985, p. 212.

25 Walton, Douglas N., "The Arguer's position: A Pragmatic Theory of Ad Hominem Attack, Criticisms, Refutation, and Fallacy", Greenwood Press, Westport CT, 1985, p. Xii.

26 Ibid, p. 71.
27 Tindale, Op. Cit., p. 343.
28 Walton, Douglas N., "Informal Logic: A Pragmatic approach", 2nd ed., Cambridge University Press, Cambridge ،2008, pp. 3-8.
29 Ibid, p. 8.
30 Ibid, pp. 8-10.
31Walton, Douglas N., "Begging the Question: Circular reasoning as a tactic of argumentation", Greenwood Press, New York, 1991, p. 217.
32 Tindale, Op. Cit., p. 344.
33Ibid, p. 344.
34 Ibid, p. 344.
35Walton, "Informal Logic", 3-8; Walton, Douglas N., "Types of Dialogue, Dialectal Shifts and Fallacies" In: Argumentation Illuminated, ed. Frans H. Van Eemeren (et als), SICSAT, Amsterdam, 1992, pp. 133-7; Walton, Douglas N., " A Pragmatic Theory of Fallacy", University of Alabama Press, Tuscaloosa, AL and London, 1995, p. 98-118.
36Walton, "A Pragmatic Theory of Fallacy", p. 99.
37 Walton, Douglas N. & Erik C.W. Krabbe, "Commitment in Dialogue: Basic Concepts of Interpersonal Reasoning", State University of New York Press, Albany, 1995.
38 Walton, "Types of Dialogue, Dialectal Shifts and Fallacies", p. 139; Walton, "A Pragmatic Theory of Fallacy", p. 101.
39 Walton, "Informal Logic", p. 7.
40 Walton, Douglas N., "The New Dialectic: Conversational Contexts of Argument", University of Toronto Press, Toronto, 1998, p. 106.
41 Ibid, p. 34.
42 Walton, "A Pragmatic Theory of Fallacy", p. 300.
43 Ibid, p. 254.
44 Ibid, p. 254.
45Ibid, p. 255.
46Ibid, p. 17.
47 Ibid, p. 253.
48Ibid, p.18.
49 Walton, Douglas N., " How to Evaluate Argumentation Using Schemes, Diagrams, Critical Questions and Dialogues" In: Studies in Communication Sciences, Argumentation in Dialogic Interaction. ed. Marcelo Dascal, Frans H. van Eemeren, Eddo Rigotti, Sorin Stati and Andrea Rocci. Special Issue, 2005, p. 52.
50Tindale, Op. Cit., p. 349.
51 Walton, "A Pragmatic Theory of Fallacy", p. 199.
52 Ibid, p.201.
53 Ibid, p.250.

54 Ibid, p.31.
55Tindale, Op. Cit., p. 350.
56 Walton, "A Pragmatic Theory of Fallacy", p. 272.
57 Ibid, p.250.
58 Ibid, p.14.
59 Ibid, p.255.
60 Ibid, p.255.
61Ibid, pp.237-238.
62 Ibid, p.255.
63 Tindale, Op. Cit., p. 350.
64 Walton, "The New Dialectic", p. 201; Walton & Krabbe, "Commitment in Dialogue", p. 102.
65 Walton, "Types of Dialogue, Dialectal Shifts and Fallacies", p. 139.
66Walton, "The New Dialectic", p. 35. Critiqu